الجزر قبل القرن السابع الميلادي ، أي قبل الفتوحات الإسلامية وخلال الفترات التاريخية اللاحقة منذ ذلك الوقت ، ليس هناك 66 أدلة قانونية متاحة للاطلاع العام تثبت الاستخدام والحيازة الطويلة الأمد والسلمية لهذه الجزر ، وممارسة سلطة الدولة الفارسية على هذه الجزر ، لدعم الدعوي الإيرانية على أساس مبدأي التقادم أو الحيازة الطويلة الأمد القائمة على أساس سلمي والترسيخ التاريخي لحق الملكية . ويرى الباحثون الإيرانيون وغيرهم من المتعاطفين مع إيران أن فارس قد رسخت سيطرتها على الجزر وفقدتها مكررة خلال فترة العصور الوسطى وفترة الاستعمار الأوربي . ولكن " احتلال " الأراضي لفترات قصيرة من الوقت لا يشكل أساسا قانونية لادعاء حق الملكية . ولكي يصبح الاحتلال أساسا قانونية صحيحة لادعاء السيادة ، كان الرأي المطروح يقول : « إن الأراضي التي تقطنها قبائل أو شعوب لديها مؤسسات اجتماعية وسياسية لا تعد أرضا مشاعا » . ولم تكن الصحراء الغربية أرض مشاعة لأنه في زمن الاستعمار ، فقد كانوا منظمين اجتماعية وسياسية في شكل قبائل و تحت سلطة أعيان مؤهلين . « لتمثيلهم